سلاماً يا عراق

شتريد تسمّي سمّينه

■ هاشم العقابي

أغلب قصائد الشاعر عريان السيد خلف تجدها حية وطازجة، تعينك بالرد على من يتسلح بالجهل وتحتار كيف ترد عليه. هذا الصنف وصفه، الزميل حاتم حسين بعموده أمس بدقة حين قال عنه بأنه الأخطر من الطغاة والأكثر فتكا بالشعوب. انه نوع لا يجيد غير إلصاق التهم الجاهزة بالآخر دون أن يدرك معناها احيانا. تهم وشتائم استهدفت الكتاب العراقيين، خاصة الذين يدافعون بقلمهم وبأصواتهم عن حق العراقي للعيش بكرامة وحرية. والمؤلم ان بعض السياسيين حمل هذا السلاح التسقيطي ظنا منه انه ما زال يرعب الناس، متناسيا ان هذا الاسلوب انتهى الى المزبلة بعد انتصار الإرادة الشعبية في تونس ومصر.

أول من استعمل هذا الاسلوب او، لنقل أحياء، بعد سقوط الدكتاتورية هو الحاج كامل الزيدي. اختار هذا الرجل لنفسه ادباء العراق هدفا للتنفيس عن عدوانيته. وتعال جيب ليل واخذ شتايم. فتارة سماهم اللا ادباء ومرة اباحيين واخرى انهم "منتهكو" اعراض.

لا اظلم الزيدي واقول انه كان وحده رافعا راية السب والشتم، لانه في الحقيقة نجح في فتح "شهية" الكثيرين كي يفتحوا قاموسا من الالفاظ البذيئة لينعتوا بها الادباء، رغم ان مؤلفي تلك الالفاظ لم يؤلفوا، بحياتهم، قطعة ادبية أو موسيقية واحدة تستحق ان يقال لها ادب أو فن. وهنا اشكره حقا، لان سنة الشتم وانتهاك حرمة الثقافة والادب، التي سنها، هي واحدة من اقوى بوادر الخطر التي حفزت العراقيين ليتظاهروا اليوم ضد جحيم التخلف والعوز والبطالة وخنق الحريات.

ان اعتماد مجلس محافظة بغداد وغيرها من المحافظات على قانون ٨٢ لعام ١٩٩٤، الذي خطه صدام قبل الزيدي، لزرع الظلام بالعراق، لم يعد في اذهاننا سواد ايام الطاغية، فقط، بل واعاد ايضا، قاموسا صداميا بغيضا مليئا بأشد مفردات الشتم انحطاطا وسفالة. فكل من خالفه أو خالف حزبه كان: مشبوها، جاسوسا، عميلا، كافرا، ملحدا، هنديا، زانيا، الى غيره من الفاظ يمنعنا الحياء من ذكرها.

لقد ظن الظلاميون انهم بتلك الوسيلة التي انطلت على الجهلاء سيقمعون حملة "الحريات اولا" متصورين انها ستظل محصورة في دائرة شارع المتنبي.

ونصحناك، يا حاج، وقلنا لك يمعود بطل فلم تستمع. لقد كان النهر ضيقا وكان يمكن ان تعبره. فكيف ستعبره بعدما اتسع اليوم؟

والآن يحلو لي ان اقول له، ولكل الذين اتهمونا باننا "عركجية" ونحمل "لواء الخمارة" ونريد نشر "الرذيلة" و .. و .. و، كما قال عريان لأحدهم قبل اكثر من ثلاثين عاما: "شتريد تسمي سمينه".

وحك وشلة توالينه .. لشا چچ عيني بعينه
واكلله الدغش بهواك .. وك موش الدغش بينه
هذوله احنا الزرعنا الطيب ... شتسمينه سمينه

وهل من طيب ألذ وأنقى من طيب الحرية الذي زرعناه يوما في شارع المتنبي فكبر ليعم العراق كله؟

طالباني يستقبل وفدا حكوميا من بكين

الصين تتعهد بمساعدة العراق على رفع العقوبات نهائيا

□ بغداد / المدى

أكدت الصين رغبتها في تطوير العلاقات المشتركة مع العراق ومواصلتها الدعم القوي من أجل إتمام مستلزمات رفع العقوبات المفروضة على العراق بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي، وتعزيز التعاون على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والشعبية وبما من شأنه أن يرتقي بالعلاقات بين البلدين الصديقين.

جاء ذلك خلال استقبال رئيس الجمهورية جلال طالباني في قصر السلام ببغداد امس الأربعاء وفداً حكومياً صينياً برئاسة نائب وزير الخارجية جاي جونز الذي نقل تحيات فخامة الرئيس الصيني هو جين تاو وتهانيه لفخامة الرئيس بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية.

وفي مستهل اللقاء عبّر رئيس الجمهورية عن ترحيبه بالوفد الصديق، مؤكدا اهمية الصين بوصفها حضارة عريقة عظيمة في الماضي كما هي عظيمة اليوم. واشاد بمستوى التطور والتعاون المستمرين بين البلدين الصديقين في كافة المجالات، ومؤكداً أهمية الارتقاء بالعلاقات وبما يخدم الأهداف والتطلعات المشتركة للشعبين.

كما عبّر الرئيس طالباني عن شكره للدعم الصيني للعراق في المحافل الدولية وخاصة فيما يتعلق برفع العقوبات الدولية التي كانت فرضت على العراق اثر الغزو الصدامي لدولة الكويت، كما نوه بالمواقف الإيجابية للدولة الصديقة تجاه القضايا العربية وخصوصاً القضية الفلسطينية، وأشار أيضاً إلى أن العلاقات بين العراق بشكل خاص وعموم البلدان العربية من جانب والصين من جانب ثانٍ هي علاقات في تطور مستمر، موضحاً أن هذا هو مما يشجع على أن يتعزز التعاون ويتطور بما يخدم الأهداف المشتركة في التعاون بين الشعوب على اساس الاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وبما يعزز السلام الدائم في العالم.

وشكر نائب وزير الخارجية الصيني رئيس الجمهورية على حسن استقباله قائلاً: "ليس لدينا أدنى شك في أن لدينا في قصر السلام صديق عزيز حريص على تطوير العلاقات بين البلدين".

وأشار بهذا الصدد إلى زيارة رئيس الجمهورية جلال طالباني إلى الصين عام ٢٠٠٧ قائلاً: "إن هذه الزيارة كانت تاريخية وفتحت صفحة جديدة في تاريخ العلاقات العراقية الصينية".

وأثنى جاي جون على التطور السياسي الذي شهدته البلاد والذي تكلل بتشكيل حكومة الشراكة الوطنية وتعزيز جهود المصالحة وعملية إعادة البناء، موضحاً "أن هذه التطورات مهمة في مسار العملية السياسية الجارية في العراق، وهو ما يشعرنا بالسعادة والتمني في أن يحقق العراق إنجازات أخرى أكبر وأعظم".

كما أكد نائب وزير الخارجية الصيني سعي الصين إلى تعزيز عمل الشركات الصينية في مجال مشاريع النفط والكهرباء وعمليات البناء والإعمار الجارية في العراق، وأيضاً مواصلة تدريب الكوادر العراقية في مختلف التخصصات وزيادة المنح الدراسية للعراقيين.

وحمّل رئيس الجمهورية الوفد الزائر تحياته إلى الرئيس الصيني هو جين تاو، معبراً عن امتنانه للتهاني الحارة التي تلقاها فخامته بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية.

نائب يتحدث عن معايير لحسم تسميته للداخلية

دولة القانون: لا "فيتو" على الجلبي

□ متابعة / المدى

نفى نائب عن ائتلاف دولة القانون بمجلس النواب، امس الاربعاء، وجود (فيتو) على ترشيح رئيس المؤتمر الوطني العراقي احمد الجلبي لشغل منصب وزير الداخلية، مبينا ان الامر يخضع لمعايير معينة وضعت لتسمية الوزراء الأمنيين.

وقال عباس البياتي لوكالة كردستان للانباء ان "رئيس المؤتمر الوطني احمد الجلبي ليس عليه فيتو من طرف معين لشغل منصب وزير الداخلية، غير ان الامر يخضع لمعايير معينة وضعت لتسمية الوزراء الامنيين في الحكومة الحالية".

ورشح الجلبي رسميا من قبل الائتلاف الوطني العراقي في ٢١ من شباط الجاري لشغل منصب وزير الداخلية، وهو ما اكده المتحدث باسم المؤتمر الوطني العراقي (حزب الجلبي) في حديث في وقت سابق، مشيرا الى ان "رئيس الحكومة نوري المالكي اشترط بأن يكون المتسنم للحقيبة الأمنية متمتعا بالخبرة والتوافق والدعم السياسي، وهذه الامور متحققة بمرشح التحالف الوطني احمد الجلبي".

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد سعدون الصيهود، قد قال في تصريح سابق له، ان "الجلبي لا تنطبق عليه معايير اختيار الوزراء الامنيين".معربا عن امله في ان "انهاء هذا الملف بحلول اذار المقبل".

ودعا البياتي الى "ابداء الكتل السياسية المرونة اللازمة بالتعامل مع رئيس الوزراء فيما يخص تسمية الوزراء الامنيين".

ويقضي اتفاق الكتل السياسية بأن يرشح التحالف الوطني مرشحا لوزارة الداخلية وائتلاف العراقية مرشحا لوزارة الدفاع.وسط جدل وانقسام بشأن الأسماء المطروحة ومنها عقيل الطريحي وعدنان الاسدي لوزارة الداخلية وفلاح النقيب واسكندر وتوت لوزارة الدفاع، في الوقت الذي أكدت فيه العراقية عدم اعتراضها على مرشحي الوطني.

وبرز اسم النائب احمد الجلبي بعد اخذ ورد بين المالكي والأطراف السياسية، بعد ان رفض الاخير مرشحي ائتلاف العراقية لشغل وزارة الدفاع.

ومنح مجلس النواب الثقة لحكومة يترأسها نوري المالكي، وبلغ عدد الوزارات التي صوّت عليها النواب ٣٨ وزارة من أصل ٤٢ وزارة تضمها الحكومة الجديدة، بينها تسع بالوكالة، منها الداخلية والدفاع والأمن الوطني، التي أوكلت إلى رئيس الوزراء.

"السلم والتضامن" يدعم الاحتجاج السلمي ويطالب بتخفيض رواتب الرئاسات الثلاث

□ بغداد / المدى

دعم المجلس العراقي للسلم والتضامن التظاهرات العراقية السلمية لاصلاح اداء الدولة، وطالب في الوقت نفسه تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث وجميع الدرجات الخاصة. جاء ذلك خلال بيان للمجلس صدر امس وتسلمت المدى نسخة منه، وفي الاتي نصه:

"في الوقت الذي يعلن فيه مجلسكم المناضل، المجلس العراقي للسلم والتضامن، أنه هنا، بينكم، في القلب من هذه التظاهرات السلمية العظيمة، تظاهرات العراقيين من أجل الإصلاح في أداء الدولة بمختلف مؤسساتها، وبما يخدم الحياة اليومية للمواطنين وتطلعهم إلى مستقبل حر وكريم يستحقه شعبنا، وهي تظاهرات العراقيين من أجل التغيير، تغيير الحال الذي أدى إلى هدر ثماني سنوات وملياردات الدولارات وقبلها أنهار الدم الطاهر الذي سال قربانا من أجل عراق حر ومستقل وعزيز، ومن أجل دحر الإرهاب والجريمة التي وجدت في سوء التخطيط والعمل وفي الفساد مرتعا خصبا لإدامة تواجدها على ثرى الرافدين الطاهر.

نتظاهر سلميا وبأعلى أصواتنا وأقوى إراداتنا من أجل الوصول إلى عراق نظيف من العنف ومن الفساد ومن الإستهتار بالثروات والزمن وبحق المواطن في الحريات والكرامة التي وحدها تجعل العراقي يشعر أن هذا العراق عراقه، وهو عراق الجميع، على أسس المحبة والتآخي والتكافؤ والعيش في سلام واطمئنان.

وفي ساحة التحرير، وبين عشرات آلاف المتظاهرين من أجل الإصلاح والتغيير، يعلن المجلس العراقي للسلم والتضامن عن مطالبته باتخاذ اجراءات فورية عملية وواقعية وشفافة تضمن تحقيق المطالب المشروعة للعراقيين في:

١- فتح ملفات الفساد وهدر المال العام وإتاحة الفرصة بحرية كاملة للقضاء العراقي وهيئة النزاهة بالكشف عن المتورطين بجرائم الفساد وإحالتهم إلى محاكمات علنية، وقيام مجلس النواب بانجاز سريع للتشريعات اللازمة لإحقاق العدالة وإبطال التشريعات الموروثة التي تعيق هذا الغرض.

٢-الإعلان عن تشريع عاجل ينهي الفوارق والبون الشاسع بين رواتب الحد الأعلى والحد الأدنى في دوائر الدولة، وبما يحقق العدالة ويمنع استئثار طبقة محدودة بخيرات البلاد على حساب ملايين الفقراء وعديمي الفرص.

٣. تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث وجميع الدرجات الخاصة إلى الخمسين بالمئة وبما يشمل المخصصات وكل المستحقات والمصروفات الأخرى.

٤. الغاء قانون تقاعد اعضاء مجلس النواب وايقاف التمتع به بأثر رجعي.

٥.استصدار قانون جديد للضمان الاجتماعي يكفل حياة كريمة للمواطنين العاطلين عن العمل ولكبار السن والعجزة.

٦- الإعلان من قبل الحكومة عن برامج زمنية محددة وشفافة للانتهاء من أزمات الكهرباء والماء والإسكان والتأهيل الصحي والتربوي والتعليمي..وبسقف زمني لا يتجاوز العامين، وتكون مراحل التنفيذ متابعة ومعلنة كل ستة أشهر.

٧- وضع برنامج زمني معلن لمراحل تأهيل وتطوير القوات المسلحة وقوى الأمن..واتخاذ اجراءات عقابية رادعة وشفافة بحق المتسببين بحالات الاختراق الأمني..والكشف عن كل نتائج التحقيقات السابقة التي يقال أنها تتشكل بعد كل جريمة تعرض لها العراقيون خلال السنوات الثماني.

٨- إطلاق سراح الأبرياء فورا وإحالة المتسببين عمدا باعتقالهم وتأخير إطلاق سراحهم.

٦- تنفيذ الأحكام الصادرة بحق المجرمين فورا..والكشف عن التحقيقات الجارية ضد المتسببين بهروب المجرمين من السجون ومراكز التوقيف. والعمل العاجل على وفق القانون الدولي بجلب المجرمين الهاربين إلى خارج البلد، من المتورطين بقتل العراقيين أو سرقة أموالهم.

٧- تأمين بيئة سكن وأمن وعيش كريم للعراقيين المهجرين والمنفيين منذ زمن النظام الدكتاتوري وتشجيعهم على العودة إلى بلدهم والمشاركة في بنائه.

٨ سرعة انجاز تشريع قانون للأحزاب وتعديل قانون الانتخابات بما يتفادى كل الأخطاء وسوء استغلال القانون من قبل القوى المتنفذة، وبما يكفل تعزيز الديمقراطية والحياة المدنية للدولة العراقية.

٩- تشريع قانون فوري يؤمن للإعلام حق الوصول إلى المعلومات وتداولها، لأهمية دور الإعلام في المراقبة والتأشير والتعبير عن الرأي الحر الشجاع..وإنهاء كل تشريعات الدكتاتورية التي تحول دون أداء الإعلام دوره المطلوب.

١٠- تحديد سقف زمني لإجراء التعديلات الدستورية، وبما لا يخرج الدستور عن كونه دستور دولة مدنية ديمقراطية اتحادية.

١١- اتفاق فوري وعملي وشفاف لجميع القوى السياسية المشاركة في الحكومة والممثلة في مجلس النواب على الانتهاء من حال المحاصصة بجميع أشكالها وتمظهراتها في هيكل الدولة العراقية المدنية، والعمل على أن لا يستغل التوازن بين مكونات المجتمع لصالح المحاصصات الحزبية.

١٢.تطعيم الوزارات والدوائر بكفاءات التكنوقراط.

١٣- الإعلان عن حل مجالس المحافظات وقيامها بدور انتقالي لحين انتخاب مجالس جديدة في سقف زمني لا يتجاوز الأربعة أشهر، وذلك للفشل التام الذي عبر عنه أغلب المجالس الحالية وتقصيرها في أداء الخدمات المطلوبة وانعزالها عن إرادة المواطن وحاجاته.

١٤- ترشيد دوائر الدولة من الدرجات الخاصة بمختلف مستوياتها وإلغاء المناصب الوهمية..والحمايات الشخصية وقصرها على الموارد البشرية المؤهلة من وزارتي الدفاع والداخلية..ومنع سير المواكب وتعديها على حريات وكرامة المواطن.

١٥- تأمين المباشرة بتنفيذ عقود الاستثمار الموقعة وتشجيع الشركات على العمل في بيئات وطنية آمنة وإكمال حاجتها إلى التشريعات والتداول المالي..لأهمية ذلك في امتصاص زخم البطالة.

١٦- إنهاء جميع المظاهر الحزبية والمذهبية والقومية والدينية في جميع دوائر الدولة.

إن مجلس السلم الوطني العراقي بتاريخه الوطني المشهود الذي يعتز به جميع العراقيين باختلاف مكوناتهم، وبدوره الحاضر في العمل من أجل الحريات والعدالة والسلم الإجتماعي، وبتبنيه لهذه المطالب المشتركة بين جميع العراقيين..يؤكد أهمية هذه التظاهرات في عكس الصورة الحقة للعراقيين أصحاب المصلحة في العراق المدني الحر الديمقراطي، تظاهرات سلمية وحضارية في سلوكها ومتمدنة في مطالبها وشجاعة في إعلاء صوتها ومواصلة زخم ضغطها حتى تتحقق إرادة الشعب في الحياة التي يستحق".

١٢ شهرا لأزمة الكهرباء .. ولجنة جديدة للتموينية

المالكي: تغييرات جذرية .. العام المقبل

□ متابعة / المدى

أكد رئيس الوزراء نوري المالكي أن الصيف المقبل سيشهد قطع التيار الكهربائي عن المعامل لتوفير الكهرباء للمواطنين، كاشفا عن مقترح لتوزيع مولدات صغيرة للقرى والأرياف وعزلها عن الشبكة الوطنية، فيما لفت إلى تشكيل لجنة لاستيراد مفردات البطاقة التموينية التي ستتوفر للمواطنين بشكل كامل.

وقال المالكي امس الاول إنه "من المعيب أن يعاني العراق الغني وصاحب الثروات من أزمة في الكهرباء"، مؤكدا أن "الأنظمة الدكتاتورية والعقليات المغامرة للنظام السابق والذين من حوله أوصلتنا إلى ما نحن عليه الآن".

وأضاف المالكي أن "العام المقبل سيشهد تغييرا جذريا في قدرات الحكومة على حل مشاكلها المتعلقة بالاقتصاد بعد الزيادة المتوقعة في صادراتنا النفطية والغازية"، مشيرا إلى أن "العراق سيكون بعد عام ونصف مصدرا للطاقة الكهربائية وليس مستوردا لها".

وتابع المالكي أن "وزارة الكهرباء قدمت مقترحا يقضي بتجهيز القرى والأرياف بمولدات صغيرة قدرة خمسة ميغاواط لعزلها عن الشبكة الوطنية"، لافتا إلى أن "وزارة الكهرباء ستعمل على قطع الطاقة الكهربائية عن المعامل من مطلع ايار المقبل حتى نهاية اب، لتوفير الكهرباء للمواطنين".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي، قال في مؤتمر صحفي عقده في المركز الصحفي لرئاسة الوزراء، الخميس الماضي، إن "أزمة الطاقة الكهربائية ستنتهي في وقت لا يزيد عن ١٢ أو ١٥ شهراً.

وكان قد أعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ، الاثنين حاجة العراق لـ١٤٠٠٠ ميغاواط لسد حاجته من الطاقة الكهربائية، فيما أكدت وزارة الطاقة الإيرانية سعيها لزيادة الطاقة الكهربائية المصدرة إلى العراق نحو الف ميغاواط وإنشاء ١١ محطة كهربائية جديدة.

وفي سياق آخر أشار رئيس الوزراء إلى "تشكيل لجنة برئاسته لاستيراد مفردات البطاقة التموينية وفق أسعار البورصات العالمية ومن أرقى المناشئ العالمية"، مؤكدا أن "الحكومة باشرت بتوزيع ٥٠٠ مليون دينار للأسر التي حرمت من البطاقة التموينية خلال الأشهر الماضية".

وتعهد المالكي بـ"توفير جميع مفردات البطاقة التموينية للمواطنين بشكل مستمر من دون انقطاع".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أعلن في السادس من الشهر الجاري، أن مجلس الوزراء قرر منح كل فرد عراقي مبلغ ١٥ ألف دينار كتعويض عن نقص مواد البطاقة التموينية، ودعا المحافظات إلى تحمل مسؤولية تجهيز الحصة التموينية وتوزيعها على المواطنين، بالاعتماد على مخصصات مالية من الحكومة الاتحادية، فيما أعلن وزير المالية العراقي رافع العيساوي في اليوم نفسه، عن مصادقة مجلس الوزراء على تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليار دينار توزع على المواطنين، بدلاً من المواد التي لم تصرف لهم ضمن مفردات البطاقة التموينية.

ويعتمد غالبية العراقيين في غذائهم الأساسي على ما تزودهم به البطاقة التموينية، وذلك منذ بدء الحصار الدولي على العراق في العام ١٩٩١ عقب حرب صدام حسين على الكويت، وتشمل مفردات الحصة التموينية للفرد الواحد، الأرز، والطحين، والزيت النباتي، والسكر، والشاي، ومسحوق الغسيل، والصابون، والحليب المجفف (للكبار)، والحليب المجفف (للصغار)، والبقوليات كالعدس والفاصوليا والحمص، وتقدر قيمة هذه المواد بالنسبة للفرد الواحد في السوق المحلية بنحو ١٠ دولارات من دون احتساب حليب الأطفال، في حين يتم الحصول عليها عن طريق البطاقة التموينية بمبلغ ٥٠٠ دينار فقط.

قل ودل

□ إياد علاوي

■ قالت عضو القائمة العراقية عالية نصيف إن تخلي رئيس القائمة إياد علاوي عن المجلس الوطني للسياسات العليا قرار صائب ، مؤكدة عدم وجود نية لتأسيس هذا المجلس، موضحة ان المجلس الوطني للسياسات العليا مستحدث ولا يستند الى أسس دستورية وقانونية ، وانما أسس بموجب الاتفاق السياسي.

□ حسن السنيد

■ إن الوزارات الأمنية مهمة لانها ستعمل بعيدا عن الحزبية والانتماء الطائفي هو ما قاله رئيس اللجنة الامنية في البرلمان حسن السنيد داعيا الى وزراء امنيين ومهنيين يطلعون بمهمة النهوض بالواقع الامني ومواجهة التحديات، مؤكدا "ان لجنته ستناقش الوضع الامني في بعض المحافظات التي شهدت تظاهرات شعبية".

□ كاظم الشمري

■ شدد النائب عن القائمة العراقية كاظم الشمري على ان السبب في الحديث عن انشقاق القائمة العراقية هو انها القائمة الوحيدة التي يمتلك اعضاؤها حرية التعبير وإبداء الرأي وكل نائب يعبر عن وجهة نظره، موضحا أن منهم من ينتقد قادة كتلته وهذا أمر غير مألوف بالنسبة للكتل السياسية

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون